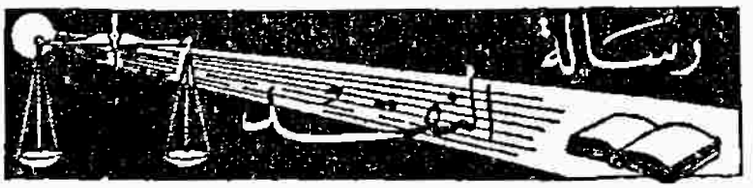

مبادىء علم النفس العام

للدكتور يوسف مراد

بقلم الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى

كنا قد وجهنا إلى الدكتور يوسف مراد منذ عام سؤالا فى مجلة الكتاب ، فحواه هل علم النفس علم أو فلسفة أو بين هذا وذاك ؟ ولم يحر جواباً ، وأبى أن يواجه السؤال ، فقلت لعله يريد أن يفصل المسألة ، ويعد لها العدة ، ويقرأ المراجع ويفيض فى الجواب ، حتى أصدر كتابه « مبادىء علم النفس العام » وهو يقع فى أربعمائة صفحة من القطع الكبير ، فحمدنا الله ، وبادرنا إلى قراءته كى نستفيد منه هذا العلم الذى يقوم على تدريسه ، وشغل كرسى الأستاذية فى كلية الآداب .

وقد استباح الدكتور مراد لنفسه أن يحكم على كتب المؤلفين فى علم النفس ، ونصب الموازين التى يصدر بناء عليها حكمه عليها ، فتراه يقول فى التصدير « وهناك نقص آخر يكاد لا يخلو منه كتاب مدرسى فى علم النفس ، وهو عدم الربط بين الوظائف السيكولوجيه والمظاهر السلوكية ربطاً كافياً مطابقاً للوقائع . » . ويقول أيضاً « من واجب كل من يشرع فى وضع كتاب فى علم النفس لمعالجة جميع موضوعات العلم ، كما تنص عليها عادة برامج الدراسة الثانوية فى مختلف البلاد ، أن يتوخى الأساليب العلمية التى تمتاز بالأمانة والدقة ، وبضرورة التمييز بين ما هو يقينى وبين ما هو عرضة للاحتمال والشك ، وبين الوضع العلمى لبعض المشاكل كمشكلة الغريزة مثلا ، ووضعها الفلسفى » وفى التصدير إشارات كثيرة من هذا القبيل .

فهو يضع نفسه موضع المعلم لجميع من ألف فى مصر فى علم النفس . ونحن لا نرفض أن نتعلم من الدكتور مراد إذا كان حقاً فى كتابه من الحقائق الموثوق بها ما نأخذ به .

ولسنا نجد جواباً صريحاً عن السؤال الذى وجهناه من قبل ، ولكنه يؤثر أن يعتمد فى علم النفس الجانب التجريبى أما الجانب الذى لم تتناوله التجارب ، فإنه يقول فيه « إنه صورة لا تشمل كافة مسائل علم النفس العام . فهى صورة ناقصة للحياة النفسية » ولا غرو فى ذلك إذ كان المؤلف يقصر حديثه على الحقائق التجريبية الموثوق بها . وهو يشير هنا إلى كتاب وودورث فى علم النفس التجريبى .

ونحن لا نقر وجهة نظر الدكتور مراد وزعمه أن علم النفس لا يكون علماً موثوقاً به إلا إذا كان تجريبياً ، فهناك مسائل كثيرة لا يمكن أن تنالها التجربة من جهة ، وليس من الضرورى أن يكون العلم علماً لأنه تجريبى .

هذا الخطأ فى فهم منهج علم النفس ، جعله يقول فى ص ١٠ « ونحن ندرك هذه الأحداث من الداخل ، مندمجة فى حياتنا النفسية ، بطريقة مباشرة وبوساطة حس باطن يسمى الشعور . ولكن إذا ظلت هذه الأحداث سراً مطوياً بدون أن تكون مصحوبة بتعبير لفظى أو حركى بقيت فى نظر العلم كأنها غير موجودة . ولا تصبح هذه الأحداث الداخلية صالحة للمعالجة العلمية إلا إذا عبر عنها بوساطة حركات خارجية » .

الله أكبر ... كيف تزعم أن الإنسان حين يفكر بينه وبين نفسه ، يكون هذا التفكير « غير موجود » وكيف تستبيح لنفسك أن تنطق باسم العلم فتنكر وجود هذه الأحداث الباطنية .

وكان خليقاً بك ، إذا أردت أن تكون منطقياً مع نفسك أو مذهبك فى إنكار هذه الأحداث الباطنة ، ألا تذكرها بعد ذلك فى كتابك ، ولا تعتمد عليها . ولكنك مضطر إلى الاعتراف بها ، لأن علم النفس لابد أن يقوم على التأمل الباطنى ، وهذا أحد مناهجه ، ولذلك قلت فى ص ١٤ « أما الحالات الشعورية من حيث هى حالاتى أنا ، أختبرها بنفسى وأحياها ، فأحسها بها إحساس مباشر . وتمتاز الشعوريات ، كما أحس بها وكما أخبرها بنفسى ، بكونها داخلية ومباشرة وتلقائية . . »

ونحن لا نجد هذا الاضطراب فى المنهج الذى يسلكه المؤلف فحسب ، بل فى الموضوع كذلك . وهو أخطر فهو يقول فى ص ١٠ وعن موضوع علم النفس . « وبعبارة أخرى ، موضوع علم النفس هو الإنسان من حيث هو كائن حى يرغب ويحس ويدرك وينفعل ويتذكر ويتعلم ويتخيل ويفكر ويعبر ويريد ويفعل » .

وواضح أن هذا هو التعريف الذى يرتضيه لعلم النفس . فهو يقول فى ص ١١ « يستنتج أيضاً من تعريفنا لموضوع علم النفس أن لهذا العلم صلة وثيقة بعلمين هما علم الحياة وعلم الاجتماع من جهة أخرى ».

ونحن نحاسب الدكتور مراد بمقتضى كلامه ، فهو يقول فى استهلال الكتاب «يتميز كل علم من غيره بموضوعه ومنهجه ».

وقد رأيت أن المنهج الذى وضعه مضطرب ، والموضوع الذى ينص عليه لا يرضى به العلماء ، وقد ناقشه العلماء منذ زمن طويل .

ذكر الأستاذ ألفرد بينيه فى كتابه « النفس والجسم » إن هناك سبعة تعاريف لعلم النفس ، الميتافيزيق ، والعددى ، والمنهجى ، والتعريف بدرجة اليقين ، وبالمضمون ، وبوجهة النظر ، وبالقوانين العقلية . وآخر هذه التعاريف هو الصحيح .

أما الثانى ، وهو الذي جاء فى كتاب الدكتور مراد ، وهو الموسوم بالعددى «Definition Par Énumeration» أى بتعديد المسائل التى يتناولها موضوع العلم ؛ فيقول فيه الأستاذ بينيه : « إنه يفيد فى التقريب الأولى للأشياء ، وفى تذكير أولئك الذين لا يشكون فى أن علم النفس يدرس أفكارنا . ومهما يكن العدد الحقيقى لهؤلاء الجهال ؛ فإنهم ، فيما أعتقد ، عدد لا يحسب له حساب » .

ويقول فى ص١٢ « ولتحديد العلاقة بين الظاهرة وشروطها يستعان بالطريقة الإحصائية ، ويوصف القانون العلمى بأنه قانون إحصائى » .

ولسنا نفهم لماذا يقصر الدكتور مراد القوانين العلمية على الإحصاء فهناك قوانين ليس من الضرورى أن تقوم على الإحصاء ويكفى أن ينظر العالم إلى بعض الحالات ، دون أن يستقرئ أو يحصى جميعها . مثال ذلك تمدد الحديد بالحرارة ، فإننا لا نحصى كل قطعة من الحديد ، وليس فى مقدورنا ذلك . والمنطق الحديث الذى ينحو نحو الإحصاء لا يقول عن القانون إنه « علاقة » كما قال ، بل اقتران ... وذلك ليتفادى القول بالعلية .

ولسنا ندرى لماذا يقول فى ص ١٣ « فالملاءمة إذن هى حالة الاتصال بين علم الاجتماع وعلم النفس » أليس ذلك مما يتنافى مع القواعد التى سنها للباحثين فى التصدير حتى يهديهم سواء السبيل فقال : « فهناك خطر جسيم يهدد الباحث فى هذا العلم وهو التجريد ، وما ينجم عنه من التبسيط المسرف المخل الذى يتحول بسهولة إلى إبهام وغموض »

ولسنا نريد أن نتعرض لأسلوب الكتاب ولغته ، فليس الكتاب فى الأدب وليس صاحبه ممن درس العربية أو يحسنها ، غير أننا كنا نحب أن يتجنب مثل هذه اللفظة كالبطانة عند قوله عن المؤثرات فى الإنسان « من حيث هى معان لها بطانتها الوجدانية ، ويمكن تصورها وإدماجها فى منظومة ذهنية واستخدامها لإنشاء ضروب من الاستجابات الذهنية الصامتة أو اللفظية أو الحركية ، تختلف باختلاف الغرض الذى يسعى إلى تحقيقه » .

وليس هذا الأسلوب عربياً بل أعجمياً ، لا يفهم القارىء منه شيئاً ، أما « بطانة » فهى لغة البزازين لا لغة العلماء المثقفين .

وبعد فقد عرضنا عليك نموذجاً مما جاء فى هذا الكتاب من اضطراب فى التفكير ، وتناقض فى الآراء ، وأخطاء جسيمة فى صميم العلم . ولا تسع صفحات هذه المجلة لتعقب المؤلف فى سائر الكتاب ، فهو يجرى على هذا النحو من الاضطراب والزلل .

وما دام الدكتور مراد قد نصب الموازين فى صدر كتابه يحاسب بها الذين ألفوا فى علم النفس ، وقد ذكرنا لك طرفاً من هذه الموازين فى سياق المقال ، فنحن نرجو العلماء أن ينصبوا له نفس هذه الموازين ، ليحكموا على مبلغ علم أستاذ علم النفس بالجامعة ، وهو المسئول عن تثقيف الطلاب .

أحمد فؤاد الأهوانى